المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الدور الروسي في العلاقات الايرانية التركية دراسة في المقومات الاقتصادية والعسكرية
اسم الكاتب: عباس سليمان داود، أ.د. نوار جليل هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2579
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 11:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور الروسي في العلاقات الايرانية التركية
دراسة في المقومات الاقتصادية والعسكرية

عباس سليمان داود أ.د. نوار جليل هاشم
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الملخص

عملت القيادة الروسية على توظيف مصادر قوتها الاقتصادية والعسكرية لا سيما في مجال صادرات الطاقة وتجارة السلاح من أجل خدمة أهدافها تجاه العلاقات الإيرانية – التركية بالنظر لطبيعة المصالح المتبادلة بين روسيا وإيران من جهة وبين وروسيا وتركيا من جهة أخرى، إذ سعت القيادة الروسية لتوظيف عوامل التقارب والارتباط من أجل ان تشكل محور إقليمي فاعل يحقق الاهداف الاستراتيجية لكل من روسيا وإيران وتركيا، كما اتضح عليه الحال في استمرار التعاون الاقتصادي بين روسيا وإيران في مختلف المجالات وبين روسيا وتركيا في مجالات معينة، كما ظهر ذلك من خلال شراء إيران منظومة الدفاع الصاروخي S-300 الروسية، إلى جانب شراء تركيا منظومة الدفاع الصاروخي S-400 الروسية لا سيما بعد توتر العلاقات التركية – الأمريكية، منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦ المدعومة من قبل القوى الغربية.

الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية، إيران، تركيا، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية

Abstract

The Russian leadership has harnessed the sources of its economic and military power, especially in the field of energy and arms trade, to consolidate its relations with Iran and Turkey in a manner that serves its goals and interests to form an effective regional axis that achieves the strategic goals of Russia, Iran and Turkey. Various fields between Russia and Turkey in certain areas, as demonstrated by Iran's purchase of the Russian S-300 missile defense system, as well as Turkey's purchase of the Russian S-400 missile defense system, especially after the strained Turkish-American relations, since the failed coup attempt in Turkey 2016 backed by Western powers.

Keywords: Russian Federation, Iran, Turkey, economic power, military power

المقدمة

أدت الإصلاحات التي قامت بها القيادة الروسية في الجوانب الاقتصادية والعسكرية في القرن الحادي والعشرين إلى تنامي الدور الروسي في النظام السياسي الدولي، وانعكس ذلك على زيادة فاعلية تأثير الدور الروسي تجاه القوى الإقليمية والدولية في القضايا والملفات المشتركة ومن بين تلك القوى الإقليمية إيران وتركيا، إذ ان طبيعة المصالح الاقتصادية والتعاون العسكري المشترك فرض على إيران وتركيا إيلاء أهمية كبيرة للتعاون الاقتصادي والعسكري مع روسيا مما ولد اعتماد إيراني تركي على روسيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وهذا بدوره أدى إلى تأثير الدور الروسي في العلاقات الإيرانية التركية سيما في القضايا والملفات المشتركة في البيئتين الإقليمية والدولية.

أهمية البحث

تعد المقومات الاقتصادية والعسكرية من المقومات الأساسية في تبيان دور روسيا اقتصاديًا وعسكريًا وما له من تأثير في العلاقات الإيرانية – التركية وفق تحديد العلاقة ومتغيراتها والتي بالضرورة تعكس جوانب تأثير المقومين الاقتصادي

والعسكري في العلاقات الإيرانية – التركية من خلال ما يحدده التفكير الاستراتيجي لصانع القرار الروسي.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في محاولة دراسة أثر المقومات الاقتصادية والعسكرية للدور الروسي في العلاقات الإيرانية – التركية، في ضوء المشتركات في مختلف الجوانب أهمها الاقتصادية والعسكرية التي تجمع روسيا مع كل من إيران وتركيا، والتي تسهم في تنامي دور روسيا في العلاقات الإيرانية – التركية.

فرضية البحث

تأسيسًا على تلك الإشكالية فإن البحث ينطلق من فرضية مفادها ان المقومات الاقتصادية والعسكرية لروسيا أسهمت بشكل كبير في دعم الدور الروسي في العلاقات الإيرانية التركية لا سيما في المرحلة ما بعد العام ٢٠١١.

منهجية البحث

تضمن البحث تبني منهجين من مناهج البحث العلمي في تحديد فكرة الدراسة، إذ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التي تكمن أهميته في وصف الظاهرة أو المشكلة السياسية ومن ثم تفكيك الظاهرة وإعادة تركيبها في ضوء المعطيات الموجودة ومقارنتها مع سابقاتها، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على وصف المقومات الاقتصادية والعسكرية للدور الروسي وتحليل تلك المقومات إلى جانب بيان مدى تأثيرها على نسق العلاقات الإيرانية – التركية.

المحور الأول: المقوم الاقتصادي

يواصل المقوم الاقتصادي احتفاظه بقدرته على التأثير في قوة الدولة الاستراتيجية على مختلف مراحل تطور العلاقات الدولية، بالنظر لمكانة الجوانب الاقتصادية واختلاف ذلك من دولة إلى أخرى في مقدرات قوة الدولة، ويشهد تطور النظام السياسي الدولي أنّ عوامل قوة الدولة ارتبطت بالعوامل الجيوسياسية أحيانًا وبالعوامل العسكرية أحيانًا أخرى، غير أنّ العصر الحديث ارتبط بالعوامل الاقتصادية في قوة الدولة حتى أصبحت العوامل الاقتصادية مصدرًا مهمًا لقوة الدولة في سياستها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي والدولي[١]، إذ يذهب بعض المفكرون الليبراليون على غرار (جيرمي بنثام) بأنّ البعد الاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيرًا على العلاقات الدولية بعّدها أحدّى المقومات المهمة والمحددة لسياسة الدولة الخارجية[٢]، وقد أثبتت المتغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأنّ المقوم الاقتصادي أصبح يمثّل ركيزة أساسية لقدرة الدولة على الفعل الهادف والمؤثر سيما ان الدول أضحت تتحرك سياسيًا تبعًا لدرجة قوتها الاقتصادية[٣]، ونظرًا لتزايد أهمية العامل الاقصادي في العلاقات الدولية عملت روسيا على بناء

---

[١] روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١،٢٠٠٩، ص ٢١٥.

[٢] نقلًا عن: محمد بهلول وحكيم غريب، استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا ٢٠١١-٢٠١٨، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة ٢، المجلد (١٦)، العدد ٢، حزيران ٢٠١٩، ص ١٧٦.

[٣] مازن اسماعيل الرمضاني، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي الجديد، من كتاب: النظام العالمي الجديد ومخاضاته، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٩١، ص ١١٥.

مقومات قوتها الاقتصادية لتكون بمثابة النواة لاستعادة مكانتها ودورها في إطار سياستها الخارجية تجاه القوى الإقليمية والدولية في النظام السياسي الدولي[٤].

أولًا: الإصلاحات الاقتصادية الروسية منذ العام ٢٠٠٠

بعد تولي (فلاديمير بوتين) رئاسة روسيا عام ٢٠٠٠ عمل على إحداث إصلاحات كبيرة وشاملة نتيجةً للتركة التي ورثها من عهد الرئيس (بوريس يلتسين ١٩٩١-١٩٩٩)، إذ شهدت مدة رئاسته المتواصلة بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٠٨) إصلاحات في الجوانب الاقتصادية داخليًا وخارجيًا أدّت إلى تحقيق شيء من الاستقرار الاقتصادي واستعادة مكانة ودور روسيا بالاعتماد على مقوماتها الاقتصادية في سياستها الخارجية[٥]، لا سيما أنّ القيادة الروسية قد تعلمت من دروس الماضي وأعطت الأولوية للجوانب الاقتصادية على الجوانب العسكرية، إذ تمثل المتغيرات الاقتصادية قاعدة صلبة في السياسة الخارجية الروسية[٦].

وفي هذا الإطار، يعد قطاع الطاقة مرتكزًا أساسيًا في الاقتصاد الروسي وإحدى مقومات القوة وأداة من أدوات التأثير، إذ يؤدي الجانب الاقتصادي دور محوري وداعم تعتمد عليه روسيا في سياستها الخارجية، وعليه اعتمد الرئيس (فلاديمير بوتين) بعد عودته لقيادة روسيا عام ٢٠١٢ على سياسة دعم النمو الاقتصادي واستغلال موارد الطاقة وتحديدًا النفط والغاز وتوظيفهما في الدبلوماسية

---

(٤) سليم بركاني، الاستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٠ الواقع والآفاق، مجلة دفاتر المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، العدد (٦)، كانون الأول ٢٠١٦، ص ٢٠٤.

(٥) جلال خشيب، آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا: دراسة نقدية في البنى والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص ٥٧.

(٦) أحمد دياب، شراكة اقتصادية: محددات الدور الروسي في وسط وشرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد (٤٩)، العدد (١٩٥)، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ١١٦.

الروسية تجاه القوى الإقليمية والدولية والعمل على استعادة الوزن الحقيقي لروسيا كقوة عظمى بعّدها وريثة الاتحاد السوفيتي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة[٧]، كما أنّ استعادة روسيا دورها الفعلي حسب قول (ألكسندر دوغين) يكمن في إعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية فضلًا عن ذلك روسيا قوة عظمى وتمتلك من الموارد الطبيعية مما يسهم بشكل كبير في تعزيز مكانتها ودورها في النظام السياسي الدولي[٨].

وفي سياق الاعتماد على الموارد الطبيعية تُعدُّ روسيا منتجًا ومستهلكًا ومصدرًا رئيسًا للطاقة لا سيما أنّها تمتلك إحتياطيًا كبيرًا من النفط والغاز الطبيعي وتستخدم الحكومة الروسية موارد الطاقة الهائلة في البلاد للحصول على العملات الأجنبية وتأمين الإيرادات الحكومية وممارسة النفوذ الجيوسياسي[٩]، إذ أسهمت صادرات الطاقة الروسية من النفط والغاز بحوالي ٤٥% من الميزانية الفيدرالية لروسيا عام ٢٠٢١ وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، مما منح روسيا الدور المحوري بالاعتماد على مواردها الطبيعية كدعامة اقتصادية لدورها في سياستها الخارجية[١٠]، كما تمتلك روسيا من المقومات الاقتصادية التي تضعها في مكانة القوى الكبرى فهي تُعدُّ قوة عظمى في مجال الطاقة، لا سيما أنّها الدولة الأولى عالميًا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي إلى جانب ذلك تمتلك سادس أكبر

---

[٧] بن سي قدور عبد القادر، مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد (٥)، العدد (١)، حزيران ٢٠١٨، ص ٢١٦.

[٨] نقلًا عن: المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(9) Cory Welt and Rebecca M. Nelson, Russia: Domestic Politics and Economy, CRS Report, Congressional Research Service, Washington D.C., September 2020, PP. 31-32.

(10) Hiroko Tabuchi, Russia's Oil Revenue Soars Despite Sanctions Study Finds, The New York Times, 13 June 2022, (Visited on 1 August 2022), See the link below: https://www.nytimes.com.

احتياطي للنفط في العالم، وعليه تقوم روسيا بامداد أوروبا بحوالي ٢٧% من احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠% من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي وهي بذلك تمثل سوقًا رئيسًا للنفط والغاز الروسي[١١]، كما تُعدُّ روسيا ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم كونها تسيطر تقريبا على ١١,٤% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط[١٢]،إلى جانب ذلك تمتلك أكبر شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم لذلك يُعدُّ قطاع الطاقة أشبه بالبوصلة التي توجه السياسة الخارجية الروسية مما يمنحها المساحة الكافية على ممارسة دور فاعل والقدرة على التأثير تجاه القوى الفاعلة في محيطها الإقليمي والدولي[١٣].

ونظرًا لارتباط الاقتصاد الروسي بشكل كبير بقطاع الطاقة عملت روسيا على ترسيخ حضورها الاقتصادي من خلال تبني خطط استراتيجية تجاه القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط والسعي للتأثير في أبرز اللاعبين في سوق النفط والغاز الطبيعي وطرق أنابيب نقل الطاقة من بينها إيران وتركيا من أجل ضمان مصالحها الاقتصادية[١٤]، إلى جانب ذلك ربطها بمصالح اقتصادية تتعلق في قطاع الطاقة النووية من خلال الشركات الروسية التي تملكها الحكومة

---

(١١) سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد (١٤)، العدد (١٣)، كانون الثاني ٢٠٢٢، ص ١٣٦.

(12) EIA, Country Analysis Executive Summary: Russia, Independent Statistics & Analysis, The U.S. Energy Information Administration, Washington D.C., December 2021, p. 1.

(١٣) نورهان الشيخ، الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحًا روسيًا لاستعادة المكانة الدولية؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد (٤٩)، العدد (١٩٦)، نيسان ٢٠١٤، ص ٢٣.

(١٤) كلاليش تسعديت، الزحف الروسي من أوراسيا إلى الشرق الأوسط: بحث في الفرص والتحديات، من كتاب: الثقل الاسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الاسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط١، ٢٠١٨، ص ١١٦.

مثل غازبروم وروزاتوم، التي عملت على بناء مفاعلات نووية في إيران وتركيا[١٥]، وعليه تُعدُّ دبلوماسية الطاقة عاملًا محددًا في سياسة روسيا الخارجية لتعزيز تأثيرها على المستويين الإقليمي والعالمي وأبرز مثال على ذلك مشاريع الطاقة النووية، فضلًا عن ذلك بناء عدد من المشاريع في مجال الطاقة وخطوط الأنابيب لنقل الطاقة من النفط والغاز الطبيعي[١٦]، والتي تُعدُّ موردًا إستراتيجيًا مهمًا في رسم دبلوماسية مؤثرة ونشطة تعزز من تأثير روسيا لضمان استمرار تبعية الدول لها في إطار سياستها الخارجية[١٧].

ثانيًا: أثر السياسة الاقتصادية الروسية في العلاقات الإيرانية – التركية

عملت روسيا على تبني سياسة براغماتية من خلال إسباغ الطابع الاقتصادي في علاقاتها مع شركائها وتحويل عنصر الطاقة وتحديدًا الغاز الطبيعي إلى عنصر تأثير في هذه العلاقات[١٨]، إذ عملت روسيا على تطوير الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المشتركة مع إيران في قطاع الطاقة[١٩]، لا سيما ان لروسيا مصالح اقتصادية كبيرة في إيران تتعارض مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[٢٠]، لذلك عملت روسيا على مساعدة إيران في بناء محطة

---

(١٥) جيمس سلادن وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ٧.

(١٦) عبد الرحمن نجم المشهداني وحسين علي الرماح، أمن الطاقة في السياسة الروسية بعد عام ٢٠١٣، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٢٠، ص ١٧٨.

(١٧) بن سي قدور عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

(١٨) بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠، ص ١٤٣.

(19) Y.Y. Belobrov and others, Modern Russian-Iranian Relations: Challenges and Opportunities, working paper series, Russian International Affairs Council (RIAC), Moscow, April 2014, P. 16.

(٢٠) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٦٢.

للطاقة النووية في بوشهر والتي دخلت حيز التشغيل عام ٢٠١١ كما أعلنت إيران أنّها ستبني أيضا محطة ثانية بمساعدة شركة روزاتوم الروسية[٢١]، إلى جانب ذلك قامت روسيا بتوقيع اتفاقية مع إيران عام ٢٠١٢ لنقل الغاز الإيراني عبر خط أنابيب يمر عبر العراق وسوريا وهو ما رحبت به إيران من جانبها كونه يمثل مصدر اقتصادي جديد، وبالمقابل تعارض هذا المشروع مع توجهات السياسة الأمريكية وحلفائها في المنطقة التي عملت على دعم قطر من أجل بناء خط أنابيب لنقل الغاز يمتد عبر السعودية والأردن وسوريا حتى يصل إلى تركيا ليتصل مع خط أنابيب نابكو ومنها إلى أوروبا ليشكل مصدرًا جديدًا للطاقة من أجل تحجيم روسيا وتقليص دورها وسيطرتها على امدادات الطاقة عالميًا[٢٢]، إلّا أنّ روسيا عملت على توطيد اتفاقياتها في مجال الطاقة مع إيران سيما أنّ إيران عضو في منظمة الدول المصدرة للغاز وتمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم وهذا ما دفع روسيا باتجاه السعي لتطوير التعاون الاستراتيجي المشترك مع إيران[٢٣]، إذ وقعت روسيا اتفاقًا عام ٢٠١٦ مع إيران يقضي بقيام شركة غازبروم بتطوير حقلي جنكولة وجشمة للغاز الطبيعي بالقرب من الحدود مع العراق، فضلًا عن توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية في الجوانب الاقتصادية وهي بذلك عملت على بناء شراكة متينة مع إيران[٢٤]، وعليه أنّ هدف روسيا هو ربط إيران عبر بناء المفاعلات النووية فضلًا عن مشاريع الطاقة التي ضفرت بها الشركات

---

(21) Carole Nakhle, Russia's energy diplomacy in the Middle East, Russia's, from Book: return to the middle East: Building sandcastles, chaillot papers series, European Union Institute for Security Studies, Paris, No. 146, July 2018, P. 34.

(٢٢) محمود عبيد محمد، الأبعاد الاستراتيجية للدور الروسي في الأزمة السورية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٣-٣٤)، كانون الأول ٢٠١٦، ص ٤٣٠.

(٢٣) كمال ديب، لعنة قايين حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠١٨، ص ٣١٠.

(٢٤) سوزي رشاد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٣-١٤٤.

الروسية في إيران والسعي للتأثير على إيران كشريك داعم للسياسة الخارجية الروسية للتصدي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط[٢٥].

إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من حلفائها على تسخير كل امكانياتها ليكون القرن الحادي والعشرين قرنًا أمريكيًا بامتياز من خلال السيطرة على مصادر الطاقة وتوظيف قطاع الطاقة وتحديدًا الغاز الطبيعي لاستهداف روسيا وإيران وعدّها دولًا مهمة في إنتاج الغاز الطبيعي، وبالمقابل دعم دول المرور والتجميع من حلفائها في المنطقة من بينها تركيا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدًا أنّ الاقتصاد الروسي ريعي كونه يعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي[٢٦]، لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية للسيطرة على مشاريع نقل الطاقة من النفط والغاز الطبيعي لتقويض التوجهات الإيرانية في مجال الطاقة والعمل على دعم تركيا عبر مشاريع نقل الطاقة وذلك من أجل بناء تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا لكبح فرصة روسيا من استعادة دورها العالمي كقوة عظمى تقف في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية[٢٧].

ومن أجل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية تبنت روسيا استراتيجية دعم إيران في قطاع الطاقة لفرض نفوذها وسيطرتها على مصادر الطاقة، إلى جانب ذلك عملت على تبني استراتيجية مماثلة تتضمن دعم تركيا في المجالات

---

[٢٥] كلاليش تسعديت، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

[٢٦] رؤى خليل سعيد، الاستراتيجية الروسية تجاه فضاء التوازن الطاقوي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (٣١-٣٢)، تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٩.

[٢٧] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط٢، ٢٠١٢، ص ص ١٣٨-١٣٩.

الاقتصادية وكذلك السيطرة على طرق إمدادات الطاقة لتحقيق مصلحة روسيا أولًا، إذ عمدت روسيا إلى ربط المصالح الاقتصادية لتركيا بسياسة الطاقة الروسية لضمان حاجة تركيا إلى الطاقة الروسية وذلك من خلال تبني استراتيجية لتقويض المشاريع التي تمر عبر تركيا لا سيما مشروع نابكو المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والذي شكل تهديدًا مباشرًا لسياسة الطاقة الروسية[٢٨]، وعليه طرحت روسيا مشروع السيل الشمالي عام ٢٠١٢، الذي يمر تحت بحر البلطيق وصولًا إلى المانيا وكذلك خط أنابيب السيل الجنوبي من أجل تعزيز سيطرتها على سوق الغاز الأوروبية ومواجهة القوى الأطلسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتأثير على توجهات تركيا الإقليمية والدولية في إطار سياسة مشاريع الطاقة الروسية[٢٩]،

وفي سياق ما تقدم، بلغت صادرات الطاقة الروسية إلى تركيا عام ٢٠١٢ وتحديدًا الغاز الطبيعي نسبة ٤٥,٥% من المجموع الكلي لواردات تركيا من الغاز الطبيعي، وبلغت قيمتها ١٠,٩٨٧ مليار دولار، لأنّ تركيا تعتمد في توليد الكهرباء على الغاز الروسي، أمّا النفط فقد استوردت تركيا من روسيا نسبة ١٩,٩% أيضًا من المجموع الكلي لوارداتها من النفط وبلغت قيمتها ٤,٧ مليار دولار، وعليه أكّد بعض الخبراء أنّ اعتماد تركيا بشكل مفرط على الطاقة الروسية وتحديدًا الغاز

---

[٢٨] انمار علي ابراهيم الزهيري، تحصين الذات: وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي لمرحلة الرئيس بوتين، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٨)، كانون الأول ٢٠١٩، ص ٤١٧.

[٢٩] حسن فاضل، دور الأوراسية الجديدة في تطور الفكر الإستراتيجي الروسي، بيت الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠١٩، ص ص ١٤٢-١٤٣.

الطبيعي قد يؤدي إلى تأثير روسيا في سياسة تركيا بشكل كبير في المستقبل[٣٠]، وبالرغم من أنّ هناك العديد من القضايا الخلافية بين روسيا وتركيا كالأزمة الجورجية والأوكرانية والقضية القبرصية فضلًا عن الأزمة السورية، إلّا أنّ ذلك لم يمنع الطرفين من التقارب في الجوانب الاقتصادية، إذ تعاونت روسيا مع تركيا على استمرار مشروع محطة أكويو النووية وهي أول محطة نووية في تركيا على أن يتم تشغيل الوحدة الأولى بالمحطة بحلول عام ٢٠٢٣ واستكمال بناء المشروع عام ٢٠٢٦ إلى جانب ذلك عملت روسيا على تزويد تركيا بالغاز الطبيعي على المدى البعيد حتى عام ٢٠٢٥[٣١]، وكذلك العمل على زيادة صادرات الطاقة لتركيا، إذ بلغت نسبة واردات تركيا من روسيا عام ٢٠١٤ من النفط ٤٠% والغاز ٦٥% والسعي لرفع صادرات الغاز الروسي بنسبة ٨٠% إلى تركيا[٣٢].

إنّ الاستراتيجية الروسية تجاه تركيا معقدة جدًا لوجود خلافات تاريخية لاعتبارات جيوسياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى تعد روسيا أهم مزود لتركيا في قطاع الطاقة، إذ عقدت روسيا مع تركيا عام ٢٠١٤ اتفاقية لبناء خط أنابيب السيل التركي لنقل الغاز الروسي[٣٣]، وكان الهدف الأساس لروسيا هو إلغاء ممر الغاز الجنوبي الذي كان من المقرر له أن يربط بين دول بحر قزوين عبر البحر الأسود ليصل إلى أوروبا عبر بلغاريا التي رفضت إتمام المشروع كوسيلة ضغت

---

[٣٠] معمر فيصل خولي، العلاقات التركية الروسية من ارث الماضي الى افاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص ٩٧.

[٣١] احمد خضير عباس الرماحي، الازمة السورية وأثرها في العلاقات الروسية – التركية (رؤية مستقبلية)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٦١)، تشرين الثاني ٢٠٢٠، ص ٢٨٠.

[٣٢] انمار علي ابراهيم الزهيري، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨.

[٣٣] آرون ستاين، سياسة تركيا الخارجية تجاه روسيا وإيران والعراق، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، مركز البيان، بغداد، ب ط، ٢٠١٧، ص ص ٥-٦.

على روسيا لتغيير موقفها من الأزمة الأوكرانية[٣٤]، وعليه عملت روسيا على جعل تركيا مركزًا أوروبيًا رئيسيًا لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا مما زاد من مكانة تركيا الجيوسياسية وقد أدّى الاتفاق على إنشاء خط أنابيب السيل التركي، إلى زيادة شبكة المصالح التركية في روسيا، ولطالما كان التعاون الاقتصادي بين روسيا وتركيا مسألة حساسة لها تأثيرعلى التوجهات السياسية لكلا البلدين[٣٥].

وبصرف النظر عن العلاقة بين روسيا وتركيا، فإنّ تركيا تَعدُّ التعاون الاقتصادي الصلب مرتكزًا أساسيًا تجاه روسيا، لا سيما أنّ روسيا قامت بدعوة تركيا للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون بقيادة روسيا والصين في الوقت الذي كانت تركيا محبطة من الطريقة التي تعامل بها الاتحاد الأوروبي مع عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[٣٦]، إذ سعت روسيا من خلال تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي مع تركيا إلى تحقيق العديد من الأهداف الجيوسياسية ومنها أولًا، أرادت منح الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) الدعم والتشجيع في تطلعه لجعل سياسة تركيا أكثر استقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ثانيًا، أرادت روسيا تقوية الميول داخل تركيا التي كانت تدفع البلاد بعيدًا عن تطلعاتها للاندماج مع الاتحاد الأوروبي ودفعها باتجاه الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون ثالثًا، أرادت إرسال إشارة إلى تركيا لإظهار تقدير روسيا لسياسة تركيا بقيادة الرئيس (رجب طيب أردوغان)[٣٧].

---

[٣٤] حسن فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

[35] Evren Balta, From Geopolitical Competition to Strategic Partnership: Turkey and Russia after The Cold War, Journal of International Relations, Özyeğin University, İstanbul, Vol. 16, No. 63, September 2019, P. 83.

[36] John Koutroumpis, Russia and Turkey: An Ambiguous Energy Partnership, E-International Relations, United Kingdom, 11 September 2019, (Visited on 30 January 2022), See the link below: https://www.e-ir.info/pdf/79966.

[37] Witold rodkiewicz, Russia's Middle Eastern Policy: Regional Ambitions Global Objectives, center for eastern studies, OSW Studies, Warsaw, No. 71, December 2017, P. 32.

إنّ سياسة روسيا تجاه تركيا كانت تتميز بالتقدم والدعم الاقتصادي إلى جانب ذلك التقدير الشخصي المتبادل بين الرئيسين (فلاديمير بوتين وأردوغان)، غير أنّ قيام تركيا بإسقاط طائرة روسية مقاتلة من طراز Su-24 في ٢٤ كانون الثاني عام ٢٠١٥ لاختراقها المجال الجوي التركي أدّى إلى تدهور حادّ بين روسيا وتركيا في المجالات السياسية والأمنية وشهدت حالة من التوتر بين البلدين في الجوانب الاقتصادية وانعكست حالة التوتر على طبيعة علاقات تركيا بإيران الشريك الاستراتيجي لروسيا[٣٨]، وهذا بدوره أدّى إلى تراجع حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا من ٢١,٨٨ مليار دولار عام ٢٠١٢، إذ بلغت قيمة صادرات تركيا منه ٩,٩٢ مليار دولار ليتراجع إلى حوالي ١٠,٥٦ مليار دولار عام ٢٠١٥، إذ لم تتجاوز قيمة صادرات تركيا إلى إيران ٣,٦٦ مليار دولار، وتراجع حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا حتى وصل إلى حوالي ٩,٦٥ مليار دولار عام ٢٠١٦، إذ بلغت قيمة الصادرات التركية منها ٤,٩٦ مليار دولار، أمّا حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا فقد وصل إلى ٣٣,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢ ليشهد تراجع بشكل كبير وصل إلى ٢٣,٩٨ مليار دولار عام ٢٠١٥ وحوالي ١٦,٨٩ مليار دولار عام ٢٠١٦، في إشارة واضحة لتدهور العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين روسيا وإيران مع تركيا، والجدول (١) يوضح ذلك .

الجدول (١) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا وكل من إيران وروسيا بـ(المليار دولار) للسنوات (٢٠١١-٢٠١٦)

الدولة	العام	حجم التبادل التجاري	حجم الصادرات التركية
روسيا	٢٠١١	٢٩,٩٤	٥,٩٩

[٣٨] أحمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، العدد (١٢)، تشرين الثاني ٢٠١٦، ص ٧.

	٢٠١٢	٣٣,٣	٦,٦٨
	٢٠١٣	٣٣,٦١	٧,٢١
	٢٠١٤	٣٢,٥٧	٦,١٤
	٢٠١٥	٢٣,٩٨	٣,٥٨
	٢٠١٦	١٦,٨٩	١,٧٣
إيران	٢٠١١	١٦,٤	٣,٥٨
	٢٠١٢	٢١,٨٨	٩,٩٢
	٢٠١٣	١٤,٩٩	٤,٤٥
	٢٠١٤	١٤,٨٤	٤,١٤
	٢٠١٥	١٠,٥٦	٣,٦٦
	٢٠١٦	٩,٦٥	٤,٩٦

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على:

Source: International Trade Map, Trade statistics for international business development: Monthly - quarterly and yearly trade data - Import & export values - volumes - growth rates - market shares - etc., See the link below: https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx.

بناءً على ذلك، تأثر الوضع الاقتصادي الداخلي في تركيا بشكل كبير بعد أن تراجعت علاقاتها الاقتصادية مع إيران وروسيا، فضلًا عن ذلك قاطعت روسيا قطاع السياحة الذي كان يصل سنويًا إلى حوالى ٤,٥ مليون سائح روسي إلى تركيا إلى جانب ذلك انعكس تأثير روسيا على سياسة إيران إلى الابتعاد عن تركيا ومقاطعة قطاع السياحة، لا سيما أنّ عدد السياح الإيرانيين إلى تركيا بلغ سنويًا حوالي ١,٥مليون سائح مما أدّى إلى تراجع قيمة الليرة التركية وتردي الوضع الاقتصادي الداخلي في تركيا[٣٩]، كما فرضت روسيا عقوبات اقتصادية متعددة

[٣٩] **المثلث الروسي الإيراني التركي إلى أين؟، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، منشور بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣١، ينظر الرابط الآتي:**

على تركيا، فضلًا عن حرمانها من الغاز الروسي وعليه اتجهت تركيا إلى إيران لتعويض النقص في قطاع الطاقة لمعالجة وضعها الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تتأثر العلاقات الإيرانية – التركية سلبًا أو إيجابًا بسياسة روسيا تجاه أحد الطرفين؛ لأنّه من شأن المعادلة الإقليمية أن تشكل السياسة الخارجية الروسية في مضامينها عامل تأثير في العلاقات الإيرانية – التركية[٤٠].

استمرت حالة التوتر بين روسيا وتركيا حتى حزيران عام ٢٠١٦، إذ قدَّم الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) اعتذارًا قبله الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، مما أدّى إلى حلّ خلافاتهما بسرعة للأغراض الاقتصادية المتعلقة بالاعتماد المتبادل في مجال الطاقة بين روسيا وتركيا، لأنّ تركيا كانت تستورد ما يقرب ٥٠% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا وتُعدُّ ثاني أغلى سوق للغاز الروسي بعد ألمانيا، وهذا دليل واضح على ارتباط تركيا بسياسة الطاقة الروسية[٤١]، وعليه تبنت روسيا استراتيجية ربط المصالح التركية بروابط وثيقة في مجالات اقتصادية كالطاقة والطاقة النووية والاقتصاد والشركات ورجال الأعمال والسياحة ما أدّى إلى اعتماد تركيا اقتصاديًا واستراتيجيًا بشكل كبير على روسيا وهذا بدوره قد يؤدي إلى صعوبة تخلي تركيا عن روسيا في المستقبل[٤٢]، فضلًا عن ذلك أدّى زوال التوتر في العلاقات الروسية – الإيرانية مع تركيا إلى تنامي حركة السياحة الروسية الإيرانية إلى تركيا، إذ بحسب وزارة السياحة التركية قد وصل عدد السياح الروس القادمين إلى تركيا نسبة ٧ مليون سائح خلال عام

---

http://www.asharqalarabi.org.uk

(٤٠) محمد محسن أبو النور، انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد (٥١)، العدد (٢٠٤)، نيسان ٢٠١٦، ص ١٧٦.

(41) John Koutroumpis, Op. Cit.

(٤٢) زاهر البيك، بالأرقام شراكة اقتصادية متسارعة بين تركيا وروسيا، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩، تمت الزيارة بتاريخ ٢٥/ ٢/٢٠٢٢، ينظر الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net

٢٠١٩ فضلًا عن ذلك تزايد عدد السياح الإيرانيين إلى تركيا نسبة ٢,١ مليون سائح في العام نفسه[٤٣].

إلى جانب ذلك، إنّ حجم التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين روسيا وتركيا من جهة، وإيران وتركيا من جهة أخرى قد ارتفع بشكل كبير في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ وشهد الارتفاع نوعًا من الاستقرار في هذه المرحلة، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا حوالي ٢٧,٢٦ مليار دولار عام ٢٠١٩، بلغت صادرات تركيا منه ٤,١٥ مليار دولار وفي عام ٢٠٢١ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى حوالي ٣٤,٧٢ مليار دولار، إذ شهد زيادة واضحة في صادرات تركيا إلى روسيا بلغت قيمتها ٥,٧٧ مليار دولار، أمّا حجم التبادل التجاري بين إيران تركيا قد شهد استقرارًا كبيرًا، إذ بلغ حوالي ٦,٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٢١ التي بلغت ٥,٥٩ مليار دولار، وهذا يعني تطور كبير في العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا، والجدول (٢) يوضح ذلك.

الجدول (٢) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا وكل من ايران وروسيا بـ(المليار دولار) للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)

الدولة	العام	حجم التبادل التجاري	حجم الصادرات التركية
روسيا	٢٠١٧	٢٢,٢٤	٢,٧٣
	٢٠١٨	٢٥,٣٧	٣,٣٩
	٢٠١٩	٢٧,٢٦	٤,١٥

(43) **Özge Gürsoy and Others, Tourism Market Overview Turkey & Istanbul 2020, Turkish Tourism Investors Association, Ernst Young Turkey (EY), Ankara, 2020, P. 12.**

	٢٠٢٠	٢٢,٣٢	٤,٥٠
	٢٠٢١	٣٤,٧٢	٥,٧٧
إيران	٢٠١٧	١٠,٧٤	٣,٢٥
	٢٠١٨	٩,٣٢	٢,٣٩
	٢٠١٩	٦,٣٣	٢,٧٣
	٢٠٢٠	٣,٤٤	٢,٢٥
	٢٠٢١	٥,٥٩	٢,٧٧

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على:

Source: International Trade Map, Trade statistics for international business development: Monthly - quarterly and yearly trade data - Import & export values - volumes - growth rates - market shares - etc., See the link below: https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx.

ان استقرار حجم التبادل التجاري بين روسيا وايران مع تركيا بعد العام ٢٠١٧ يشير الى ارتفاع حجم التعاون الاستراتيجي في الجوانب الاقتصادية بين روسيا وتركيا من جهة، وإيران وتركيا من جهة أخرى في ظل توسع الفجوة بين تركيا من جانب والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من جانب آخر، وفي ظل تقارب تركيا مع سياسة روسيا الاقتصادية فإنّه لا يمكنها أن تتحرك بحرية لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط؛ لان هناك القيد الروسي الذي يفرض على تركيا أن تنظر لمصالحها المرتبطة مع روسيا لتجنب حدوث أي تعارض أو صدام مع تلك المصالح المشتركة كما حصل في قضية إسقاط الطائرة الروسية في السابق[٤٤].

كما اعتمدت روسيا على طبيعة النظام الديمقراطي في تركيا من حيث التأثير على سياسات وقرارات الحكومة التركية من قبل الفواعل المدنية والاقتصادية

---

[٤٤] صدام إبراهيم خضير العبيدي، العثمنة الجديدة بين الانتشار والتقييد، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٢٢، ص ١٧٥.

وأصحاب رؤوس الأموال وجماعات الضغط مما شكل عامل تأثير روسي ينعكس على السياسة التركية وكذلك التأثير في العملية الانتخابية تجاه الحزب الحاكم[٤٥]، لا سيما أنّ حزب العدالة والتنمية قد حصل على كثير من الأصوات في الانتخابات المتتالية عام ٢٠١٨ نتيجةً لتحقيقه التنمية الاقتصادية وتبني استراتيجية طامحة لوصول تركيا للمرتبة العاشرة عالميًا بحلول عام ٢٠٢٣، وعليه سعت تركيا ليصل حجم اقتصادها إلى ترليوني دولار وصادراتها تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار ومتوسط دخل الفرد فيها ٢٥ ألف دولار سنويًا، وفي هذا السياق تُعدُّ روسيا الخيار الأمثل لتحقيق هذا الهدف نظرًا لحجم المشاريع الاقتصادية المشتركة بين روسيا وتركيا[٤٦].

فمثلما أثّر ارتباط تركيا بسياسة القوى الغربية بوصفها قوة إقليمية وذراعًا لحلف شمال الأطلسي وتعمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، عملت روسيا على تعظيم المصالح الاقتصادية عبر اختراق البنية الاقتصادية التركية، وهذا بدوره جعل تركيا معتمدة بشكل كبير على روسيا وهو ما شكّل عامل تأثير في سياسة تركيا الخارجية، ومثال ذلك التأثير كان موقف تركيا من أزمة أوكرانيا عام ٢٠١٤، إذ إنّ بالرغم من الخطر الذي قد شكلته روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم إليها وهيمنتها على البحر الأسود إلّا أنّ تركيا تجاهلت العقوبات الغربية تجاه روسيا فضلًا عن تغيير سياساتها في سوريا لصالح روسيا، كما عملت روسيا إلى اتباع سياستها الناجحة مع إيران تجاه تركيا مستفيدة من سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا بخصوص وصول عضويتها

---

[٤٥] عماد قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (١٥)، تموز ٢٠١٥، ص ٤١.

[٤٦] المصدر نفسه، ص ٤٢.

إلى طريق شبه مسدود[٤٧]، لا سيما أنّ الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) قد أكّد ذلك في وقت سابق بقوله: "إذا لم تستطع تركيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٢٣، ستقوم تركيا بسحب طلب انضمامها من الاتحاد وإنّها على استعداد لاستبدال حضيرة الاتحاد الأوروبي بمنظمة شنغهاي للتعاون"، وهذا ما يتوافق مع توجهات روسيا التي ركّزت على الإغراءات الاقتصادية لاستقطاب تركيا وتحييدها عن سياسة القوى الغربية[٤٨]، إلى جانب ذلك حصلت إيران عام ٢٠٢١ على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتخفيف من عزلتها الدولية من خلال توسيع علاقاتها المتعددة وتعزيز شراكاتها الثنائية في الجوانب الاقتصادية وتحديدًا مع روسيا، إذ عملت روسيا على تبني استراتيجية لجذب إيران وتركيا في المنظمات السياسية والاقتصادية[٤٩]، وذلك من أجل تشكيل مثلث روسي إيراني تركي للتأثير على توجهات إيران تجاه تركيا وبالعكس في المجال الاقتصادية وتوظيف عنصر الطاقة في السياسة الخارجية تكون فيه روسيا وإيران مصدري الغاز وتكون فيه تركيا ممرًا لنقل امدادات الطاقة إلى أوروبا لمواجهة الضغط الأمريكي على أوروبا بخصوص اعتمادها على الغاز الطبيعي من روسيا[٥٠].

---

[٤٧] المصدر نفسه، ص ٤١

[٤٨] نقلًا عن: وحيد انعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد (١٤)، العدد (٥٩)، ايلول ٢٠١٧، ص ٥٦.

[49] Nicole Grajewski, Iranian Membership in the Shanghai Cooperation Organization: Motivations and Implications, Policy Analysis Series, The Washington Institute for near policy, Washington D.C., September 2021, P. 1.

[٥٠] كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط١، ٢٠١٦، ص ١٣٥.

وفي ضوء ما سبق، يمكننا القول إنّ المقوم الاقتصادي أسهم بشكل كبير في تطور العلاقات الروسية مع إيران وتركيا بالنظر لطبيعة الارتباطات الاقتصادية والتجارية لروسيا مع البلدين، بالنظر لمجموعة اعتبارات منها المكانة الاستراتيجية لروسيا بعدها تمتلك إمكانيات كبيرة من مصادر الطاقة في العالم إلى جانب المشاريع الاقتصادية والتجارية المشتركة مع إيران وتركيا، وفي هذا الصدد فإنّ استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية والغربية على إيران بسبب برنامجها النووي يقدم الفرصة السانحة للقيادة الروسية لملئ هذا الفراغ وتطوير التعاون الاقتصادي بين روسيا وإيران، وعلى الجانب الآخر فإنّ الموقع الجيوسياسي المتميز لتركيا أسهم بتنامي العلاقات الاقتصادية مع روسيا في ظل امدادات نقل الطاقة مع تزايد النشاط الاقتصادي التركي والحاجة إلى واردات الطاقة، وبناءً على هذا الأساس يمثل مشروع السيل التركي لنقل الغاز قمة المشاريع الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا وروسيا في قطاع الطاقة، كما يمثل تزايد التبادل التجاري بين روسيا وإيران وروسيا وتركيا وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مؤشرًا على تنامي دور المقوم الاقتصادي في تعزيز الشراكة الاستراتيجية الروسية مع إيران وتركيا.

المحور الثاني: المقوم العسكري

يُعدُّ المقوم العسكري أحدّ أهم المتغيرات الجيواستراتيجية المؤثرة في معادلة قوة الدولة كما أنّه عامل مهم لتحقيق التوازن وأداة للدفاع والردع ضد التهديدات الخارجية التي تواجه الدولة[٥١]، فضلًا عن ذلك يمثل المقوم العسكري مرتكزًا

---

[٥١] حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٦٧)، تشرين الاول ٢٠١٦، ص ٢٥٨.

ودعامة أساسية إلى جانب عناصر قوة الدولة السياسية والاقتصادية وقد شهد تاريخ العلاقات الدولية بأنّ الجانب العسكري كان يحتل الأولوية في قياس قوة الدولة، وعليه يتطلب المقوم العسكري ضرورة توفر قيادة سياسية قادرة على ترجمة القدرات العسكرية إلى عنصر تأثير لتحقيق الاهداف الاستراتيجية العليا للدولة[٥٢].

أولًا: دور القيادة الروسية في توجيه المقوم العسكري بعد العام ٢٠٠٠

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، تولى الرئيس (بوريس يلتسين) قيادة روسيا مما أدّى إلى تراجع مقومات القوة العسكرية الاستراتيجية لروسيا بالمقارنة مع الاستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة واستمر هذا التراجع حتى وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) لرئاسة البلاد عام ٢٠٠٠، إذ عمل على تبني استراتيجية لتنمية القدرات العسكرية لاستعادة مكانة ودور روسيا كدولة فاعلة ومؤثرة تجاه القوى الإقليمية والدولية[٥٣]، إلى جانب ذلك بدأ بإعادة صياغة نظرية جديدة لحماية الأمن القومي الروسي وصد المشاريع التي تهدف إلى اضعاف روسيا وعزلها ولا سيما معارضة الخطط التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها لتطويق روسيا[٥٤].

وفي هذه المرحلة ركّزت الاستراتيجية العسكرية الروسية للمحافظة على نفوذ روسيا في الدول العازلة على طول حدودها لتعزيز سلسلة من الدروع الدفاعية، فضلًا عن استكمال الرادع النووي لضمان سلامة الأمن القومي الروسي

---

(٥٢) عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٧، ص ٨٧.

(٥٣) بشير حميد فاضل، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الروسية، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ط١، ٢٠١٦، ص ٧٦.

(٥٤) السيد أمين شلبي، هل يتجدد سباق التسلح بين الغرب وروسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد (٥١)، العدد (٢٠٤)، نيسان ٢٠١٦، ص ٦١.

من التهديدات الخارجية المحتملة على طول حدودها الجنوبية[٥٥]، وهو ما دفع روسيا إلى إقامة شراكات استراتيجية في المجال العسكري مع القوى الفاعلة للقيام بدور أكبر على الساحة الدولية، إلى جانب ذلك أسهمت هذه الشراكات في تحدي سياسات الولايات المتحدة الأمريكية[٥٦]، كما أنّ شراكات روسيا المتعدد جاءت في سياق الاستراتيجية العسكرية البراغماتية التي وضعها الرئيس (فلاديمير بوتين) لتكون روسيا قوية من الناحية العسكرية في إطار عالم متعدد الأقطاب، وعليه صدرت وثيقة العقيدة العسكرية الروسية في كانون الثاني عام ٢٠٠٠ كأول إجراء اتخذه الرئيس (بوتين) على صعيد السياسات الأمنية والعسكرية لحماية الأمن القومي الروسي، إذ وصف بعض الباحثين المتخصصين بالشأن العسكري الروسي هذه المدة بالبراغماتية التعاونية التي استمرت حتى عام ٢٠٠٤[٥٧].

واستمرت روسيا بتطوير قدراتها العسكرية نتيجةً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التوسعية، لا سيما بعد أن نشرت قواعدها العسكرية في الخليج وأفغانستان والعراق وبعض جمهوريات آسيا الوسطى، فضلًا عن قواعدها الموجودة في دول شرق أوروبا، إلى جانب ذلك استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتوسع حلف شمال الأطلسي عبر محاولات لضم جورجيا وأوكرانيا لإكمال عملية

---

(٥٥) سكوت بوسطن ودارا ماسيكوت، الطريقة الروسية في الحرب دراسة تمهيدية، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ٥.

(٥٦) حسيبة مخبي، توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد (١)، العدد (٣)، كانون الأول ٢٠١٧، ص ص ١٦١-١٦٢.

(٥٧) لقمان عمر محمود النعيمي، البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية - الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٢-٢٠٠٨، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد (١٢)، العدد (٣٨)، كانون الأول ٢٠١٨، ص ٢٠.

التطويق الجيوبوليتيكية لروسيا[٥٨]، مما دفع روسيا لخوض حرب مع جورجيا عام ٢٠٠٨، إلّا أنّ الحرب في جورجيا كشفت حاجة الاستراتيجية العسكرية الروسية إلى التطوير والتحديث تماشيًا مع التطورات التقنية والتكنولوجية في القرن الحادي والعشرين وهو ما جعل القيادة الروسية أن تفكر بإعادة صياغة فكر استراتيجي جديد لتطوير قدراتها العسكرية وتحديثها، وهذا ما أكّدت عليه وثيقة العقيدة العسكرية لعام ٢٠١٠ في مرحلة حكم الرئيس الروسي (دميتري ميدفيديف)، وبخصوص استعمال السلاح النووي قد أشارت الوثيقة إلى إمكانية استعمال ترسانتها النووية في حال تعرضها لاعتداء خارجي في إشارة واضحة لمواجهة برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، كما نصَّت وثيقة العقيدة العسكرية على ضرورة تعزيز التعاون الأمني والعسكري الإقليمي عبر تطوير منظمة معاهدة الأمن الجماعي من أجل حماية وتحقيق مصالح روسيا والحفاظ على السلم والأمن الدوليين[٥٩].

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ونتيجةً للمتغيرات الإقليمية والدولية تبنت روسيا استراتيجية لتوسيع انتشارها العسكري مما أثّر بشكل كبير على موازين القوى العالمية في العديد من الأزمات التي شهدها النظام السياسي الدولي[٦٠]، وعليه اعتمدت روسيا عقيدة التوازن الاستراتيجي وبدأت

---

[٥٨] إنجي مهدي، تطور العقيدة العسكرية الروسية: دراسة في الدور العالمي الروسي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (١٨)، العدد (٤)، تشرين الأول ٢٠١٧، ص ١٤٨.

[٥٩] عبد الكريم سبع وميلود عامر حاج، دور المحدد العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في القرن ال ٢١م، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد (١٣)، العدد (١)، حزيران ٢٠٢١، ص ٤٦٢.

[٦٠] المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

تطبيقها عمليًا عام ٢٠١١ من أجل تأكيد دورها ومكانتها العالمية، إذ عملت على تبني بعض الخيارات الاستثنائية في الجوانب العسكرية منها إمكانية توجيه ضربة نووية استباقية والحق في استخدام قواتها العسكرية خارج حدود الدولة، كما جاءت هذه الاستراتيجية ردًا على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على استبعاد روسيا وتقويض دورها كقوة عظمى في الجوانب العسكرية في النظام السياسي الدولي[٦١]، وبعد عودة الرئيس (فلاديمير بوتين) لرئاسة روسيا عام ٢٠١٢ استطاع أن يعيد بناء المؤسسة العسكرية مما زاد من قدرة روسيا التنافسية في السوق العالمي للسلاح، إلى جانب ذلك يعود سبب تركيز روسيا واهتمامها الكبير بالجانب العسكري وتطوير قدراتها العسكرية إلى الشعور بتهديد الدروع الصاروخية التي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بنشرها في عدد من الدول التي ترى روسيا فيها تهديدًا لأمنها القومي[٦٢]، وفي سياق ذلك احتلت روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القدرات والإمكانات العسكرية والنووية حسب تصنيف موقع كلوبال فاير باور (GFP)[٦٣]، والجدول (٣) يوضح ذلك.

---

[٦١] يونس مؤيد يونس مصطفى، دور الاستراتيجية العسكرية الروسية في بناء التحالفات الآسيوية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد (٩)، العدد (٣٤)، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ص ٢٢-٢٣.

[٦٢] أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

[63] Global Firepower 2022, See the link below: https://www.globalfirepower.com.

الجدول (٣) يوضح نوع وحجم القدرات العسكرية والنووية الروسية لعام ٢٠٢٢

١	القوات المسلحة النشطة للقتال.	٨٥٠,٠٠٠
٢	القوات المسلحة (الاحتياط).	١,٧٨٠,٨٨٧
٣	عدد الطائرات الكلي.	٤١٧٣
٤	الطائرات المقاتلة.	٧٧٢
٥	الطائرات الهجومية.	٧٣٩
٦	طائرات النقل العسكري.	٤٤٥
٧	طائرات التدريب العسكري.	٥٢٢
٨	طائرات المهمات الخاصة.	١٣٢
٩	طائرات اسطول الناقلات طراز ٤٣٤.	٢٠
١٠	طائرات الهليكوبتر الهجومية.	١٥٤٣
١١	مركبات القتال المدرعة.	٣٠,١٢٢
١٢	الدبابات القتالية.	١٢,٤٢٠
١٣	نظام المدفعية ذاتية الدفع.	٦,٥٧٤
١٤	المدافع المقطورة.	٧,٥٧١
١٥	راجمات الصواريخ.	٣٣٩١
١٦	السفن الحربية والناقلات.	٦٠٥
١٧	الغواصات.	٧٠
١٨	حاملات الطائرات.	١
١٩	المدمرات.	١٥
٢٠	الفرقاطات.	١١
٢١	الكورفيت (السفن الحربية).	٨٦
٢٢	سفن الدوريات البحرية (الزورق الصاروخي).	٥٩
٢٣	سفن مكافحة الألغام.	٤٩
٢٤	المطارات.	١٢١٨
٢٥	رؤوس نووية حربية (الموجودات الكلية).	٦٣٧٥
٢٦	ميزانية الدفاع.	١٥٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مليار دولار

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على:

Source: Global Firepower 2022, See the link below:
https://www.globalfirepower.com.

ثانيًا: توظيف المقوم العسكري في العلاقات الإيرانية – التركية

بناءً على حجم الإمكانات العسكرية الروسية، تصدر روسيا الأسلحة للعديد من دول العالم مما يوفر لها دعامة اقتصادية من العملات الصعبة لتطوير أسلحة الجيش الروسي ومعداته وتجهيزاته، والأهم من ذلك بناء شراكات استراتيجية أمنية وعسكرية متينة مع القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط مما ينعكس إيجابًا على الجوانب السياسية والاقتصادية من أجل دعم دور روسيا ومكانتها الدولية[٦٤]، وعليه سعت روسيا بقيادة الرئيس (فلاديمير بوتين) لاستعادة وجودها في منطقة الشرق الأوسط من خلال صادرات السلاح والدعم العسكري لإيران لتعزيز منافستها للولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق التوازن في المنطقة تجاه سياسة دول حلف شمال الأطلسي وتحديدًا تركيا، إذ استخدمت روسيا ورقة صادرات السلاح الروسي لتحقيق ذلك[٦٥]، لا سيما بعد رفع الحظر على تجميد صفقة صواريخ S-300 الروسية إلى إيران كنتيجة لرفع العقوبات الغربية عن إيران عام ٢٠١٥، إذ بدأت روسيا عملية التسليم في العام نفسه على الرغم من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، إلّا أنّ هدف روسيا هو تقوية موقف إيران والسعي لتحقيق التوازن العسكري في إطار العلاقات الإيرانية – التركية في منطقة الشرق الأوسط، وبالرغم من ان روسيا كان لديها صواريخ S-400 وكانت تعمل على تطوير وتحديث منظومة صواريخ S-500 لكن نظام S-300هو سلاح هائل في حدّ ذاته ولا ينبغي استبعاده[٦٦]، وبعد أن أتمت

---

[٦٤] واثق محمد براك السعدون، الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد (١٠)، العدد (٣٢)، أيلول ٢٠١٣، ص ٤١١.

[٦٥] ايلاف نوفل أحمد العكيدي، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٦، ص ١٢١.

[66] Anna Borshchevskaya, Russia in the middle east: The Tactical Side of Russia's Arms Sales to the Middle East, Policy Analysis Series, The Washington Institute for Near Policy, Washington D.C., December 2017, P. 5.

روسيا في شباط عام ٢٠١٦ تسليم إيران صفقة الصواريخ S-300، اتفقت معها على صفقة جديدة بقيمة ٢١ مليار دولار لتطوير قدرات إيران العسكرية شملت طائرات متنوعة ومعدات أقمار صناعية ومعدات عسكرية كما أبدت إيران اهتمامها لشراء منظومة الصواريخ المضادة للطائرات S-400 في حالة موافقة مجلس الأمن على ذلك، فضلًا عن التفاهمات على تطوير التعاون المشترك في مجال التدريب العسكري وتنظيم مناورات عسكرية مشتركة والتعاون المشترك لحماية الأمن الإقليمي للدولتين، كما عملت روسيا في حزيران عام ٢٠١٦ على إنشاء مقر أمني وعسكري بالتعاون مع إيران في سوريا[٦٧]، إلى جانب ذلك عملت روسيا على استخدام قاعدة همدان الجوية في إيران في إطار التنسيق العسكري المشترك لمكافحة الإرهاب في سوريا، وعليه أكّد (حسن روحاني) رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني (أنّ التعاون العسكري المشترك بين إيران وروسيا هو خيار استراتيجي، وهذه الاستراتيجية تتفق مع سياسة روسيا العسكرية لتشكيل محور روسي إيراني لصياغة توازن عسكري جديد في منطقة الشرق الأوسط)[٦٨].

وفي سياق التعاون العسكري استغلت روسيا تراجع العلاقات التركية مع عدد من دول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في ١٥ تموز عام ٢٠١٦، وعليه فقدت تركيا الثقة بدول الحلف واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية؛ بأنّها وراء عملية الانقلاب، وفي الوقت نفسه كانت تركيا تسعى لبناء منظومة خاصة بها للدفاع الصاروخي بحلول عام ٢٠٢٥، لذلك بدأت تركيا الشروع لتحقيق هذا الغرض، ومنذ آب عام

---

[٦٧] خضر عباس عطوان، التنافس الروسي الإيراني في سوريا، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، أنقرة، العدد (٢)، حزيران ٢٠١٨، ص ٨٦.

[٦٨] نقلاً عن: يونس مؤيد يونس مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

٢٠١٦ بدأت روسيا التفاوض مع تركيا على صفقة منظومة الدفاع الصاروخي الروسية S-400، إذ ربط بعض المراقبين للشأن التركي توقيت الصفقة هو نتيجة لتسليم الولايات المتحدة الأمريكية شحنات أسلحة لقوات سوريا الديمقراطية التي تعّدها تركيا ذراعًا لحزب العمال الكردستاني، وبالمقابل رفضت الكثير من طلبات تركيا لشراء طائرات بدون طيار للسيطرة على تحركات عناصر حزب العمال الكردستاني وملاحقتها[٦٩].

كما أنّ تركيا كانت ترغب بشراء منظومة صواريخ باتريوت الأمريكية وهذا ما أشارت إليه مرارًا في عدد من المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه صرَّح الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) في تموز عام ٢٠١٧ بالقول (إنّ من حق كل دولة حماية أمنها واتخاذ التدابير اللازمة لذلك ونحن أجرينا مباحثات كثيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الحصول على منظومة صواريخ باتريوت وفي ظل استمرار الرفض الأمريكي قمنا بوضع خطة حول منظومة الدفاع الصاروخي الروسية S-400، ولا تزال المباحثات جارية بشكل متبادل مع روسيا وسنخطو خطواتنا في هذا الصدد)[٧٠]، وفي مقابل ذلك صرَّح رئيس الأركان الأمريكي (جوزيف دانفورد) (أنّ محاولة تركيا لشراء منظومة الدفاع الصاروخية الروسية S-400 يثير قلق واشنطن كما أنّ تركيا حليفنا ضمن حلف شمال الأطلسي ومن الثوابت بيننا جميعًا كحلفاء أن نسعى إلى أن تكون أسلحتنا متلائمة

---

[٦٩] إيمان أحمد عبد الحليم، مدى تأثير التعاون العسكري مع روسيا على علاقات تركيا بدول حلف شمال الاطلسي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، مجلد (١)، العدد (١)، كانون الأول ٢٠١٧، ص ١٤.

[٧٠] نقلًا عن: متين أكسوي، تركيا ٢٠١٨ المتغيرات والمستجدات، تقدير موقف استراتيجي: الحالة الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، جمعية التفكير الاستراتيجي، إسطنبول، ٢٠١٨، ص ٢٠.

مع بعضها)، فضلًا عن ذلك هددت الخارجية الأمريكية بحظر بيع طائرات مقاتلة من نوع F-35 لتركيا في حالة شرائها منظومة صواريخ S-400 الروسية، إلى جانب ذلك أثارت هذه الصفقة جدلًا واسعًا في الأوساط العسكرية والدبلوماسية في روسيا بين معارضين في وزارة الدفاع والأجهزة العسكرية واعتبروا أنّ التعاقد مع تركيا لنوع متطور من الأنظمة الصاروخية سيعرض التقنيات العسكرية الروسية للخطر على المستوى البعيد، ومؤيدين لتطوير التعاون العسكري مع تركيا والأهم من ذلك هو توسيع الفجوة القائمة بين تركيا وحلف شمال الأطلسي من جهة وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى[٧١].

في ظل هذه التهديدات والاعتراضات تبنت تركيا سياسة مستقلة واتفقت مع روسيا على إكمال صفقة الصواريخ، وعليه أعلن الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) في منتصف عام ٢٠١٩ خلال اجتماع في مقر حزب العدالة والتنمية، (أنّ صفقة منظومة الصواريخ S-400 بين روسيا وتركيا قد تمت وانتهى الأمر وانتهى في خطابه بالقول لسنا زبونًا عند الولايات المتحدة الأمريكية وإنّما شريك)[٧٢]، وعليه بدأت روسيا بتسليم الصفقة إلى تركيا في العام نفسه والمخزنة حاليًا في قاعدة مرتد الجوية بالقرب من أنقرة، إذ عملت روسيا على اختراق وتقويض بنية الدفاع الصاروخي الأوروبي لحلف شمال الأطلسي، كما مارست روسيا تأثيرًا كبيرًا على المصالح العسكرية لتركيا وحرصت أشد الحرص على دعم وتطوير التعاون العسكري مع تركيا على المستولى البعيد[٧٣].

---

(٧١) نقلًا عن: أحمد نوري النعيمي، تركيا إلى أين؟ البحث عن الهوية، الجزء الثاني، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٢١، ص ٦٦٨.

(٧٢) نقلًا عن: صدام إبراهيم خضير العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

(٧٣) مارك بييريني، صراعات القوى الجديدة في البحر الابيض المتوسط، ترجمة: احمد يوسف كيطان، سلسلة ترجمات النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (١)، أيلول ٢٠٢٠، ص ٧.

وعليه كان ردُّ الولايات المتحدة الأمريكية على تلك الصفقة بتعليق تزويد تركيا طائرات مقاتلة من نوع F-35 ورغم استمرار التهديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات إضافية على تركيا، إلّا أنّ الأخيرة أعلنت أنّها غير مستعدة للتخلي عن صفقة الصواريخ الروسية S-400، وعليه عرضت روسيا على تركيا بالتعاون مع إيران حصة في التطوير المشترك لطائرة مقاتلة من الجيل الخامس كبديل عن صفقة الطائرات الأمريكية F-35[٧٤]، وفي ظل استمرار رفض الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلسي بتزويد تركيا بمقاتلات متطورة قد تعمل تركيا على الاستعانة بالتكنولوجيا الروسية للحصول على مقاتلات من الجيل الخامس، وفي إطار ذلك تستفيد روسيا من التوتر بين تركيا والقوى الغربية لتحييد تركيا تدريجيًا عّدها دولة رئيسة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي[٧٥].

بناءً على ذلك، إنّ روسيا تمتلك أهدافًا جيوسياسية كثيرة ومتعددة في منطقة الشرق الأوسط وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها من المناطق التي تحتل أيضًا مكانة مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، لذلك تبنت روسيا استراتيجية تجاه إيران وتركيا في إطار التعاون العسكري لتحييدها عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والسيطرة على

---

[٧٤] سيمون ت. ويزيمان وآخرون، نقل الأسلحة الرئيسة على الصعيد الدولي والتطورات في إنتاج الأسلحة، من كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٩، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي Sipri، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط١، ٢٠٢٠، ص ٢٩٥.

[٧٥] حسين مجدوبي، مستغلة نزاعها مع واشنطن.. روسيا تستميل تركيا عسكريًا وتعرض عليها المساهمة في تطوير محرك مقاتلتها من الجيل الخامس، صحيفة القدس العربي، لندن، العدد ١٠٤٥١، تاريخ الإصدار ٢٠٢١/١١/١٩.

حجم التهديدات في حدودها الجنوبية مما يسمح لروسيا بلعب دور قيادي على الساحة الإقليمية والدولية إلى جانب ذلك إنهاك واستنزاف القدرات الاستراتيجية الأمريكية عن طريق مزاحمتها من خلال التأثير في موازين القوة العسكرية للقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على حساب حليفتها (إسرائيل) وهذا يعني استمرار الدعم والتعاون العسكري في إطار العلاقات الإيرانية – التركية[٧٦].

وفي سياق ما تقدم، يمكن أن نذهب إلى نتيجة مفادها أنّ المقوم العسكري يؤدي دورًا فاعلًا في تطوير العلاقات الروسية مع إيران وتركيا بالنظر لطبيعة مقومات القوة العسكرية الروسية، التي عملت القيادة الروسية على إعادة الاهتمام بها منذ العام ٢٠٠٠ نظرًا لدورها في خدمة أهداف الاستراتيجية الروسية في البيئتين الإقليمية والدولية، ويتضح ذلك في التعاون العسكري بين روسيا وإيران وبين روسيا وتركيا، وفي هذا الصدد ثمة مدخلات لهذا التعاون تتمثل على الجانب الإيراني باستمرار الصراع الإيراني الأمريكي وتدهور العلاقات الإيرانية مع القوى الغربية، والتي تمثل مقدمة لزيادة الاهتمام الروسي بالتعاون العسكري مع إيران كما يتضح عليه الحال في البرنامج النووي الإيراني، كما تمثل حالة الأزمة السورية الممتدة منذ العام ٢٠١١ مدخلًا لتطوير التعاون العسكري الروسي الإيراني، أمّا على الجانب التركي فإنّه على الرغم من كون تركيا ثاني أكبر قوة عسكرية في حلف شمال الأطلسي، إلا إن الاختلالات التي تعاني منها العلاقات التركية – الأمريكية وتواصل الخلافات التركية مع عدد من القوى الأوروبية الكبرى، أدّت إلى زيادة التعاون العسكري بين روسيا وتركيا لا سيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة

---

[٧٦] فاطمة صفراوي، التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط: التحديات والآفاق، من كتاب: الحرب الباردة تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط١، ٢٠١٩، ص ٧١.

ضد نظام الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) عام ٢٠١٦، مما أدّى إلى توجه القيادة التركية لتعزيز العلاقات العسكرية مع روسيا وظهر على أثر ذلك السعي التركي لشراء منظومة الدفاع الصاروخي S-400 الروسية، وعليه يمكن أن نذهب إلى نتجية مفادها أنّ القيادة الروسية نجحت في توظيف مقومات قوتها الاقتصادية والعسكرية في خدمة أهدافها على المستوى الخارجي كما تجلى ذلك في الدور الروسي في العلاقات الإيرانية – التركية من خلال توظيف الإمكانيات الروسية من الطاقة وتجارة الأسلحة في التعاون مع إيران من جهة ومع تركيا من جهة أخرى.

الخاتمة

بعد دراسة وتحليل مقومات الدور الروسي في العلاقات الإيرانية – التركية يمكن القول ان القيادة الروسية نجحت في توظيف مقومات قوتها الاستراتيجية لا سيما بعد وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) الى السلطة عام ٢٠٠٠، الذي تمكن من معالجة المشكلات الداخلية مما ادّى الى تطور الدور الروسي في النظام السياسي الدولي، وظهر ذلك جليًا في تنامي الدور الروسي في العلاقات الإيرانية – التركية، لا سيما في المناطق التي تشهد اهمية استراتيجية في الإدراك الروسي مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، وقد نجحت القيادة الروسية في توظيف الخلل في العلاقات التركية – الأمريكية لتحقيق التقارب بين روسيا وتركيا، لتتمكن من تطوير تنسيق ثلاثي وشراكة استراتيجية ثلاثية روسية إيرانية تركية على الرغم من المشكلات البينية التي تكتنف العلاقات بين الدول الثلاث، وفي هذا الصدد أيضًا تمكنت القيادة الروسية من توظيف مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية في خدمة أهدافها الاستراتيجية في السياسة الخارجية كما ظهر عليه الحال في تنامي الدور الروسي في العلاقات الإيرانية – التركية لا سيما بعد العام ٢٠١١ من خلال

توظيف صادرات الطاقة الروسية وتجارة الأسلحة واستمرار التعاون الاقتصادي والعسكري على مختلف المستويات، لتعبر عن تطور محور تنسيقي ثلاثي بين روسيا وإيران وتركيا، تسعى القيادة الروسية لتوظيفه في مواجهة الهيمنة الأميركية في النظام السياسي الدولي والعمل على الانتقال إلى نظام التعددية القطبية الذي تكون فيه روسيا إحدى الاقطاب الفاعلة في إدارة الشؤون العالمية.